الأمم المتحدة

A

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
LIMITED

A/HRC/7/L.8
19 March 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة
البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

إيـــران (جمـــهوريـــة – الإسلاميـــة)*، بوليفيـــا، بيـــلاروس*، الجمهورية العربية السورية*، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية*، زمبابوي*، سري لانكا، كوبا، نيكاراغوا: مشروع قرار

٧/...– تكوين ملاك موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يشير إلى الفقرة ٥(ز) من قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، الذي قررت فيه الجمعية أن يضطلع المجلس بدور ومسؤوليات لجنة حقوق الإنسان فيما يتصل بعمل مفوضية الأمم المتحـــدة السامية لحقوق الإنسان، على نحو ما قررته الجمعية في قرارها ١٤١/٤٨ المـــؤرخ ٢٠ كـــانون الأول/ديـــسمبر ١٩٩٣،

وإذ يحيط علماً بجميع القرارات ذات الصلة بهذه المسألة التي اتخذتها الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان والمجلس،

وإذ يحيط علماً أيضاً بتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن تكوين مـــلاك مـــوظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[(١)]،

---

* دول غير أعضاء في مجلس حقوق الإنسان.

(١) A/HRC/7/57.

وإذ يحيط علماً كذلك بتقريري وحدة التفتيش المشتركة عن متابعة الاستعراض الإداري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[٢] وعن تمويل وملاك موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[٣]،

وإذ يأخذ في الاعتبار أن من الممكن لاختلال توازن في ملاك الموظفين أن يقلص فعالية عمل المفوضية السامية إذا ما نظر إليه على أنه منحاز ثقافياً وغير ممثل للأمم المتحدة ككل،

وإذ يؤكد من جديد أهمية مواصلة الجهود الجارية لمعالجة اختلال التوازن فيما يتعلق بالتمثيل الإقليمي لموظفي المفوضية السامية،

وإذ يشدد على أن الاعتبار الفائق في استخدام موظفين على جميع المستويات هو ضرورة تأمين أعلى مستوى من الكفاءة والمقدرة والنزاهة،

وإذ يضع في اعتباره الفقرة ٣ من المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة *ويعرب عن اقتناعه* بأن هذا الهدف يتفق مع مبدأ التوزيع الجغرافي العادل،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المناسبة التابعة للجمعية العامة المنوط بها مسؤوليات عن المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية،

١- *يرحب* بما ذكرته المفوضية السامية في تقريرها ومؤداه أن تحقيق التوازن الجغرافي في ملاك موظفي المفوضية السامية لحقوق الإنسان سيظل إحدى أولوياتها، *ويطلب* إلى المفوضية السامية وخلفائها اتخاذ كل التدابير اللازمة لإصلاح اختلال التوازن الحالي في التوزيع الجغرافي لملاك موظفي المفوضية السامية؛

٢- *يحيط علماً مع الاهتمام* بمختلف التدابير المقترحة والمتخذة فعلاً لمعالجة اختلال التوازن في التوزيع الجغرافي لملاك الموظفين، مع التشديد على أن اختلال التوازن في التوزيع الجغرافي لا يزال بارزاً؛

٣- *يحيط علماً مع الاهتمام أيضاً* بالتزام المفوضية السامية بوضع تدابير إضافية لتحسين التوزيع الجغرافي في المفوضية السامية، وفقاً لما ذُكر في الاستنتاجات الواردة في تقريرها؛

٤- *يطلب* إلى المفوضين الساميين المستقبليين مواصلة تعزيز الجهود الجارية في العمل على بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق توازن جغرافي في تكوين ملاك موظفي المفوضية؛

٥- *يشدد أيضاً* على أهمية تعزيز التنوع الجغرافي عند تعيين موظفين في الوظائف الرفيعة المستوى ووظائف الفئة الفنية، بما في ذلك وظائف كبار المديرين، باعتباره مبدأ من مبادئ سياسات التوظيف في المفوضية السامية؛

---

(٢) A/59/65-E/2004/48 و Add.1.

(٣) JIU/REP/2007/8.

٦- *يؤكد* الطابع الفريد للمفوضية السامية داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، مع مراعاة أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية وشتى الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، وكذلك أهمية النظم السياسية والاقتصادية والقانونية المختلفة، بالنسبة لتعزيز عالمية حقوق الإنسان وحمايتها؛

٧- *يشير* إلى الأحكام الواردة في الفقرة ٣ من الفرع عاشراً من قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥٨ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بشأن إدارة الموارد البشرية، التي كررت فيها الجمعية طلبها إلى الأمين العام أن يضاعف جهوده الرامية إلى تحسين تكوين الأمانة العامة من خلال كفالة توزيع جغرافي واسع وعادل للموظفين في الإدارات كافة؛

٨- *يشجع* الجمعية العامة على النظر في اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز النطاقات المستصوبة للتوازن الجغرافي في ملاك موظفي المفوضية السامية الذين يمثلون الخصائص الوطنية والإقليمية وشتى الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية وكذلك تنوع النظم السياسية والاقتصادية والقانونية؛

٩- *يرحب* بالزيادة الكبيرة في الموارد البشرية والمالية المخصصة لأنشطة المفوضية السامية؛

١٠- *يسلّم* بأهمية متابعة قرار الجمعية العامة ٦١/١٥٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وتنفيذه، *ويشدد* على ما يتسم به من أهمية قصوى أن تواصل الجمعية تقديم الدعم والإرشادات إلى المفوضية السامية في العملية الجارية لتحسين التوازن الجغرافي في تكوين ملاك موظفي المفوضية السامية؛

١١- *يطلب* إلى المفوضة السامية أن تقدم تقريراً شاملاً ومحدَّثاً إلى المجلس في عام ٢٠٠٩ وفقاً لبرنامج عمله السنوي، على أن يكون هيكله ونطاقه على غرار هيكل تقريرها ونطاقه ومع التركيز بشكل خاص على التدابير الإضافية المتخذة لإصلاح اختلال التوازن في التكوين الجغرافي لملاك موظفيها.

- - - - -